مستغربة من تصريح بعض الوزراء العرب عن فرص وظيفية لمواطنيهم في البلاد

الهاشم : فرض ضريبة على الوافدين سيعدل التركيبة السكانية

أكدت النائب صفاء الهاشم بان المواطن الكويتي مستعد للعمل في اي مجال مستغربة تصريح بعض الوزراء العرب لفرض ١٢٠٠ وظيفة جديدة للعاملين من مواطنيهم في الكويت وبرواتب عالية تصل الى ٣٠٠٠ دينار.

وبينت الهاشم ان إعداد الكويتين العاطلين عن العمل يفوق ال٢٠ الف منهم مهندسين لم يجدوا فرصة عمل منذ ٣ سنوات مشددة على ضرورة خلق الفرص الوظيفية للكويتين من قبل الحكومة حتى لا تكبر المشكلة.

واوضحت الهاشم انه بدلاً من ان تفرض الضريبة والقيمة المضافة على الكويتين يجب ان تفرض الضريبة والرسوم على الوافدين في الخدمات الصحية والماء والكهرباء وخدمات الطرق وغيرها على الوافدين بذلك يتم تعديل الخلل في التركيبة السكانية مبينة انه لا بد من رفع الحد الأدنى لرواتب الكويتين في الجدول الاستراتيجي الذي تتغنى به الحكومة.

وقالت الهاشم اذا فرضت الرسوم على الوافد ترتفع التكاليف عليه وسوف يطالب برفع راتبه في القطاع الخاص والنتيجة سوف يكون تعزيز دور القطاع الخاص الذي سوف يجلب فقط العمالة التي فعلا البلد محتاج لها وليس كما هو معمول به فتح ملفات واستجلاب عمالة بالالاف يرموتهم بالشوارع من غير راتب بهدف الاتجار بالاقامات رافضة تصريح الوزيرة الصبيح بان تعديل التركيبة السكانية يحتاج الى اكثر ٢٠ سنة وعليها إنهاء هذه المشكلة خلال ٣ سنوات ويتم تعديل التركيبة وخلق فرص عمل للكويتين وفرض الرسوم على الطرق للوافدين بذلك سوف نحل حتى مشكلة الازدحام.

وشددت على ضرورة ان يشعر الكويتي بالعدالة الاجتماعية في بلده الغني الذي يتمتع بالثروات والتي فقدها منذ سنوات ويجب ان يطبق القانون بمسطرة واحدة على الجميع مشيرة ان الأرقام التي نشرت مخيفة ويجب ان تكون هناك وقفة جادة وكل الحلول موجودة لدى الحكومة والتي عليها مراقبة الأسعار بشكل واقعي ملموس والت ستكون لنا موقف مختلف مع الحكومة برئيسها.

■ المواطن الكويتي مستعد للعمل في أي مجال

■ إعداد الكويتيين العاطلين عن العمل يفوق الـ20 ألف

إجتماع لجنة المرأة والأسرة

■ أولوية لجنة المرأة والأسرة سوف يكون قانون الفحص الطبي للراغبين بالزواج

■ تأجير عمارات بنيت على أساس سكني في المحافظات لمحكمة الأسرة ما هو إلا تنفيع

■ على الحكومة خلق الفرص الوظيفية حتى لاتتصاعد المشكلة

■ أرفض تصريح الصبيح بان تعديل التركيبة السكانية يحتاج إلى أكثر من 20 سنة

ومن ناحية اخرى قالت الهاشم انه بالانتخاب اصبح النائب صالح عاشور لجنة المراة والاسرة رئيسا لها وهي مقررة لها مبينة ان اولوية اللجنة سوف يكون قانون الفحص الطبي للراغبين بالزواج وايضا في الاجتماع بحث اقتراحان خاصان بإصدار قانون محكمة الاسرة وادخال بعض التعديلات عليه.

وإشارات الهاشم الى ان عمل اللجنة سوف يكون في كل ما هو مختص في المراة وخصوصا المساعدات الشهرية للكويتيات التي لم يسبق لهن الزواج او العمل و التي تم وقفها من قبل وزارة الشؤون وهذا الامر كان محور حديثنا في الاجتماع وادعاء الوزارة بان هناك حالات تزوير عليها تحويلهم الى النيابة وعدم وقف المساعدات عن الجميع موضحة ان تاجير عمارات بنيت على أساس سكني في المحافظات لمحكمة الاسرة ما هو الا تنفيع فهل يعقل بان الأساتذة المحامين ينتظرون في المطابخ لعدم وجود مساحة كافية لاسيما ان للمحكمة تنظر بقضايا الاسر التي سوف تحضر للمحكمة بكامل افرادها وهذه رسالة لوزير العدل من اجل تعديل اوضاع الناس التي تراجع محكمة الاسرة والمحامين.

وبينت الهاشم انها تقدمت باقتراح لزيارة اعضاء لجنة الاسرة الى سجن النساء لان الأوضاع في السجن سيئة جدا خصوصا من لديها أطفال مضيفة في الاجتماع ايضا تم بحث موضوع القرض الإسكاني للمراة والتباين بين المراة والوحل في هذا الجانب خصوصا ان الدستور لم يفرق بينهما وللاسف بنك الائتمان يضع الكثير من العراقيل امام المراة لذلك سيتم استدعاء مسؤولي بنك الائتمان لمناقشتهم بإسهاب في هذا الشان.

للاطلاع على أوضاع السجينات والخدمات التي تقدم لهن

«حقوق الإنسان» زارت سجن النساء

جانب من زيارة حقوق الإنسان لسجن النساء

قامت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية امس بزيارة إلى سجن النساء في السجن المركزي وسجن الإبعاد في طلحة للاطلاع على أوضاع السجينات والخدمات التي تقدم لهن فضلاً عن الوقوف على المشاكل والمطالب الخاصة بهن. وضم الوفد النواب د.عادل الدمخي وعدنان عبدالصمد ود.خليل أبل ورياض العدساني ود. جمعان الحريش.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي إن أوضاع السجن النسائي أفضل بكثير من سجن الرجال وأن الملاحظات التي تم رصدها قليلة وتابع: «لقد اتممنا عملنا في زيارة السجون بعد ان انتهينا من زيارة سجن النساء وهناك ١٩٠ سجينة منهم ٢٤ مواطنة محكومة و٥ موقوفات والسجن النسائي أفضل بكثير من سجن الرجال والاهتمام به اكبر».

وأضاف الدمخي: «لقد اطلعنا على بيت العائلة وما يتعلق بالخلوة الشرعية وهناك مناقع أكثر ونواد أكثر ولكن هناك ملاحظة تحدس في الإبعاد بسبب طول إجراءات المنع والتحفظ ويجب ان تعالج هذه الإشكالية وكذلك تابعنا اوضاع الحضانة العائلية للأطفال دون سن السبع سنوات ولاحظنا الاهتمام بهم وعموما الأمور جيدة داخل السجن والعدد قليل بخلاف سجن الرجال والاهتمام أكبر وعدد المشرفات من النساء أكبر من عدد الرجال وهذا شيء مستغرب».

■ الدمخي : اطلعنا على بيت العائلة وما يتعلق بالخلوة الشرعية

العدساني: سأستجوب الحمود إذا أعاد الاتحادات

نفى النائب رياض العدساني، ما نسبته له احدى الخدمات الإخبارية في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» حول استجواب وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ، بانه استجواب غير مستحق، مؤكدا ان هذا التصريح غير صحيح وانه لا يستطيع تقييم استجواب دون ان يقدم بشكل رسمي ويقرأ محاوره.

وأوضح العدساني في تصريح للصحافيين : «في حال اصدر وزير الشباب قرارا بعودة الاتحادات المنحلة، فإنه إما تعرض لضغوط لإعادتها او ان حل هذه الإتحادات من الأصل غير قانوني، وفي الحالتين سوف اسائله سياسيا».

واضاف العدساني : «كلنا مهتمون بالرياضة وتعي انها قضية مهمة بالنسبة للكويتيين الا ان هناك أمورا أكثر أهمية مثل الاسكان و ارتفاع مؤشر البطالة وسحب الجناسي وابعاد الكويتيين والتنمية ، لذا تبنيت هذه القضايا وسلطت الضوء عليها».

وحول الاستجواب الذي كان قد اعلن عن تقديمه لوزير الإسكان قال العدساني: «انا لم أتراجع عن الاستجواب ولكن بعد حضور الوزير الى مكتبي وتوضيح جميع الملاحظات والإجراءات التي اتخذت بشان المخالفات التي تطرقت اليها اعلنت تاجيل الاستجواب لان الهدف منه التعاون وتقويم الاعوجاج ، وإذا حدث أمر طارئ او تقصير سأذهب للاستجواب مباشر».

شدد على ضرورة الاستعجال بحسم هذه القضية جذرياً

الشطي: معاناة «البدون» لابد أن تنتهي

أعرب النائب خالد الشطي عن اسفه الشديد لاستمرار معاناة غير محددي الجنسية والتي استمرت عشرات السنين مشددا على ضرورة الاستعجال بحسم هذه القضية جذريا

وأضاف الشطي في تصريح له إنها حالة إنسانية صعبة يشيب منها شعر الولدان وتهتز لها البلدان..

وطالب الشطي الحكومة بتطبيق الحلول والخطط والدراسات من أجل تجنيس من يستحق من فئة البدون.

ورفض النائب الشطي استمرار التعسف بحق من تنطبق عليهم شروط التجنيس و خصوصا الذين يحملون إحصاء ٦٥. مبينا أنهم يعانون على المستويات التعليمية والصحية والثقافية.

وفي جانب آخر طالب النائب خالد الشطي بتجنيس ابناء الكويتيات بما يتناسب مع حقوق المراة الكويتية موضحا بان الدستور الكويتي لم يفرق بين المراة والرجل في شان نيل الحقوق فضلا عن اتفاق السلطتين على تجنيس هذه الشريحة

الفضل: منح البدون الأولوية في قيادة سيارات الأجرة

ومن ناحيته اعلن النائب احمد الفضل عن انه تقدم باقتراح برغبة بمنح أولوية قيادة سيارات الأجرة لغير محددي الجنسية لمساعدتهم على العيش الكريم وقال الفضل في الاقتراح: «يعيش بيننا إخوة من غير محددي الجنسية ومنهم من هو منتظر لتعديل أوضاعه في البلد وحتى ذلك الوقت ولما يعانون من ضيق في العيش الكريم والرزق بسبب عدم تعيينهم في وظائف دائمة في القطاعين العام أو الخاص وبما أنهم يعيشون من أمد طويل في الكويت فهم الأقدر والأعرف بمناطق الكويت وقوانينها».

وجاء نص الاقتراح كالتالي:

تعطى أولوية قيادة سيارات الأجرة لفئة غير محددي الجنسية وتتعاقد شركات الأجرة معهم كأولوية ومن ثم تتعاقد مع الجاليات الأخرى. وعلى وزارة الداخلية تسهيل إصدار رخص القيادة لهم بتعهد من الشركة المتعاقدة معهم بإثبات وبكشف دوري للموظف من غير محددي الجنسية على راس عمله بما يحفظ تطبيق القانون حتى لا يكون أمرهم موطنا للتلاعب والاستغلال لهذه الفئة ويكون الغرض منه إصدار رخص قيادة فقط.

■ أطالب الحكومة بتطبيق الحلول والخطط والدراسات من أجل تجنيس من يستحق

خالد الشطي

أحمد الفضل

■ الفضل : منح البدون أولوية قيادة سيارات الأجرة لمساعدتهم على العيش الكريم

اللجنة ناقشت مصروفات الوزارة

عبد الصمد : إحالة «الإعلام» للعديد من ملاحظاتها إلى لجان التحقيق لتسويتها خطوة جيدة

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد إن اللجنة اجتمعت بحضور وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الإعلام حيث بينت اللجنة أن إحالة الوزارة للعديد من ملاحظاتها إلى لجان التحقيق لتسويتها ومحاسبة المتسببين بها خطوة جيدة.

وأوضح الوزير انه تم اخذ توجيهات الجهات الرقابية فيما يتعلق بتفعيل إدارة التدقيق الداخلي وتوفير كل احتياجاتها وأن تطورها المهني بحاجة إلى بعض الوقت.

وأشادت اللجنة بالجهود المميزة لوزارة الاعلام اجتماعيا وثقافيا مع ضرورة بذل مزيد من الجهود لتنمية الإيرادات وخلق نوع من التوازن النسبي مع ما يصرف حيث بلغت مصروفات قطاعي الإذاعة والتلفزيون ما يقارب 102 مليون دينار في حين أن الإيرادات المحققة منهما 1% فقط.

كما ينبغي إعادة النظر بنوعية الخدمات الإعلامية المقدمة من قبل الوزارة لزيادة نصيبها مما تنفقه الجهات الحكومية المختلفة على خدماتها الإعلامية حيث صرفت الوزارات والإدارات الحكومية نحو 38 مليون دينار ولم يتجاوز نصيب الوزارة منها 3 ملايين دينار.

كما وجهت اللجنة بضرورة التحقيق فيما يتعلق بطباعة أعداد كبيرة جدا من مجلة العربي لم تستهلك وفوق الحاجة السوقية للتوزيع الفعلي لها والاهتمام بتطوير موقع المجلة الالكتروني مع الحفاظ على الطباعة الورقية لها لما تمثله من قيمة تراثية وأدبية

لجنة الميزانيات